

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٨

يشأن الموافقة على اتفاق قرض لتمويل جزء من التكاليف الأجنبية للمشروع الثانى لخيوط البوليستر بين بنك التنمية الأفريقى وشركة مصر للحرير الصناعى الموقع بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٨.

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٢١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق قرض لتمويل جزء من التكاليف الأجنبية للمشروع الثانى لخيوط البوليستر بين بنك التنمية الأفريقى وشركة مصر للحرير الصناعى الموقع بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٨ ، وذلك بشرط موافقة مجلس الشعب .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ شوال سنة ١٤٠٨ (٣١ مايو سنة ١٩٨٨) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٧ ذى القعدة

سنة ١٤٠٨ الموافق ٢١ يونيه سنة ١٩٨٨

اتفاق قرض

بين بنك التنمية الأفريقي وشركة مصر للحريز الصناعي
لتحويل جزء من التكاليف الأجنبية المشروع الثاني لخيوط البوليستر

رقم قرض MRC/CS/IND/86/014

أبرم اتفاق هذا القرض (يسمى فيما بعد «هذا الاتفاق») في ١٤/٣/١٩٨٨
بين بنك التنمية الأفريقي (ويسمى فيما بعد «البنك») وشركة مصر للحريز
الصناعي (وتسمى فيما بعد «المقرض») :

١ - حيث أن المقرض منشأه عامة أنشأت عام ١٩٤٦ وتم انشاؤها وفقا
لقوانين جمهورية مصر العربية .

٢ - وحيث أن المقرض طلب من البنك المساهمة في تمويل جزء من التكاليف
بالعملات الأجنبية للمشروع الثاني لخيوط البوليستر (ويسمى فيما بعد
« المشروع ») والوارد وصفه في ملحق هذا الاتفاق وذلك بمنحه قرضا بالمبلغ
الوارد تحديده فيما بعد .

٣ - وحيث أن المشروع يعتبر مقبولا فنيا وملائما ماليا ، ويشكل أساسا
ناسبا لتمويله من البنك .

٤ - وحيث أن القرض المذكور سوف يضمن بواسطة حكومة جمهورية
مصر العربية (وتسمى فيما بعد « الضامن ») .

٥ - وحيث أن البنك قد وافق على أساس ما تقدم على المقرض قرضا
الشروط والأحكام الواردة فيما بعد .

اذلك يوافق الطرفان على ما يلي :

(المادة الاولى)

شروط عامة وتعريف

بند ١ - ١ - شروط عامة :

يوافق طرفا هذا الاتفاق على كافة نصوص الشروط العامة المطبقة على اتفاقات القروض وضمانها الصادرة من البنك والمؤرخة ٨ أبريل ١٩٧٤ (وتسمى فيما بعد « الشروط العامة ») ويكون لها نفس الفاعلية والأثر كما لو كانت واردة بأكملها في هذا الاتفاق .

بند ١ - ٢ - تعاريف :

يكون للاصطلاحات المتعددة الواردة في الشروط العامة حيثما استخدمت في هذا الاتفاق نفس المعاني الموضحة قرين كل منها ما لم يقتضى سياق النص خلاف ذلك .

(المادة الثانية)

القرض واغراضه

بند ٢ - ١ - مبلغ القرض :

يوافق البنك على أن يقرض المقرض - من الموارد العادية للبنك مبلغا بعملات مختلفة قابلة للتحويل - خلاف عملة المقرض - لا يتجاوز ما يعادل ١٠٠٠٠٠٠٠٠ وحدة حسابية (عشرة ملايين وأربعمائة وخمسون ألف وحدة حسابية) وقد تم تعريف الوحدة الحسابية في المادة ٥ (١) (٢) من اتفاق انشاء البنك .

بند ٢ - ٢ - القرض :

القرض من القرض تمويل جزء من التكاليف الأجنبية للمشروع .

(المادة الثالثة)

الاستهلاك - الفوائد - العمولة القانونية

رسم الارتباط - رسم الارتباط الخاص - تواريخ السداد

بند ٣ - ١ - الاستهلاك :

يسدد المقرض أصل القرض خلال ٩ سنوات (تسعة سنوات) بعد فترة سماح قدرها ٣ سنوات (ثلاثة سنوات) تبدأ من تاريخ هذا الاتفاق وذلك على ١٨ قسطاً (ثمانية عشرة قسطاً) نصف سنوية متساوية ومتتالية . ويبدأ سداد القسط الأول في أول يناير أو أول يوليو أيهما يلي مباشرة تاريخ انقضاء فترة السماح ، وبعد ذلك تسدد باقى الأقساط كل ٦ أشهر (ستة أشهر) .

بند ٣ - ٢ - الفوائد :

يدفع المقرض فائدة بمعدل ٣.٨٪ (ثمانية وثلاثة من عشرة في المائة) سنوياً على مبلغ أصل القرض المسحوب والقائم من وقت لآخر .

بند ٣ - ٣ - العمولة القانونية :

يدفع المقرض عمولة قانونية بمعدل ١٪ (واحد في المائة) سنوياً على مبلغ أصل القرض المسحوب والقائم من وقت لآخر .

بند ٣ - ٤ - رسم الارتباط :

يدفع المقرض أيضاً للبنك بالعملة التي يحددها رسم ارتباط بمعدل ١٪ (واحد في المائة) سنوياً على الجزء غير المسحوب من القرض ويبدأ سريانها بعد ٤٥ يوماً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق .

بند ٣ - ٥ - رسم الارتباط الخاص :

يدفع رسم الارتباط الخاص الذي ارتبط به البنك طبقاً للبند ٨/٥ من الشروط العامة بالعملة القابلة للتحويل التي يحددها البنك .

بند ٣ - ٦ - تواريخ السداد :

(أ) تدفع الفوائد والعمولة القانونية ورسم الارتباط كل نصف سنة في أول يناير وفي أول يوليو من كل سنة .

(ب) تعتبر كافة المدفوعات بما فيها سداد وأصل القرض انها تمت قانونا عندما يتم قيدها من الجانب الدائن في الحساب الذي يحدده البنك لهذا القرض .

(المادة الرابعة)

المسحوبات واستخدام المبالغ المسحوبة

بند ٤ - ١ - المسحوبات :

يجوز للبنك دفع القرض - وفقا لنصوص هذا الاتفاق والشروط العامة للأغراض الواردة في هذا الاتفاق وذلك لمواجهة المصروفات التي تمت فيما يتعلق بالتكاليف المعقولة للبضائع والخدمات المطلوبة للمشروع والتي يتم تمويلها طبقا لهذا الاتفاق .

بند ٤ - ٢ - آخر موعد لطلب أول سحب :

تحدد يوم ٣٠ يونيو ١٩٨٨ - أو - أي تاريخ لاحق يتم الاتفاق عليه من المقرض والبنك لأغراض البند ١/١١ من الشروط العامة .

بند ٤ - ٣ - آخر موعد للسحب :

تحدد يوم ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ - أو - أي تاريخ لاحق يتم الاتفاق عليه بين المقرض والبنك لأغراض البند ٣/٦ من الشروط العامة .

بند ٤ - ٤ - استخدام المسحوبات :

يستخدم المقرض المبالغ المسحوبة من حساب القرض في الأغراض التي سحبت من أجلها فقط .

(المادة الخامسة)

تنفيذ المشروع

بند ٥ - ١ - مخطط الاستثمار :

يتعهد المقترض بأن يضمن :

(أ) تنفيذ المشروع وإدارة عملياته وشئونه بالدقة والكفاءة اللازمتين ووفقاً للأساليب الإدارية والمالية والاقتصادية السليمة تحت إشراف إدارة وأشخاص مؤهلين ذوي خبرة وفقاً لجدول الاستثمار والميزانيات ومخطط الاستثمار التي تقدم للبنك ويوافق عليها .

(ب) موافاة البنك بأية تعديلات هامة على الميزانيات ومخطط الاستثمار وكذلك أية تغييرات جوهرية في أي عقد خاص بالخدمات أو شراء السلع المتعلقة بالمشروع على النحو التفصيلي المناسب الذي يطلبه البنك ولأخذ موافقته عليها .

(المادة السادسة)

متطلبات إضافية سابقة لأول سحب وشروط أخرى

بند ٦ - ١ - متطلبات إضافية سابقة لأول سحب :

بالإضافة إلى البند ٥ - ٢ من الشروط العامة فإن البنك غير ملتزم بإجراء أول سحب إلا بعد قيام المقترض بما يلي :

(أ) أن يبين للبنك قيامه بإدراج المخصصات اللازمة في ميزانيته لمواجهة حصته في تكاليف المشروع خلال السنتين الأولى والثانية من تنفيذ المشروع .

(ب) أن يعطى تعهداً للبنك بأن يأخذ على عاتقه تحمل كافة الزيادات في تكاليف المشروع .

بند ٦ - ٢ - شروط أخرى :

بالإضافة الى متطلبات البند السابق مباشرة ولكن ليس من الشروط السابقة على أول سحب يقوم المقرض بما يلي :

(أ) يقوم المقرض خلال عام من تاريخ توقيع القرض بتنفيذ كافة الاجراءات التي تؤدي الى ترشيد وظائفه وهيكله الادارى .

(ب) التأكد من عدم تمويل ضرائب محلية أو رسوم أو جبايات من أى نوع كان من حصيلة القرض .

بند ٦ - ٣ - الشراء :

(أ) يلتزم المقرض بأن تكون عقود شراء السلع والخدمات اللازمة للمشروع بتكاليف معقولة والتي تكون عادة أقل الأسعار في السوق مع الأخذ في الحسبان اعتبارات الجودة والكفاية والعوامل الأخرى المتصلة بها .

(ب) ولهذا الغرض ، فيما عدا ما يوافق عليه البنك خلافا لذلك يلتزم المقرض بأن يكون شراء السلع والخدمات الممولة من هذا القرض من الدول الأعضاء في البنك وذلك على أساس مناقصة دولية تنافسية تقتصر على هذه الدول الأعضاء طبقا للاجراءات التي يقرها المقرض ، يتم ارسال نسخة منها فورا الى البنك أو طبقا لاجراءات يتم الاتفاق عليها بين المقرض والبنك .

(ج) يلتزم المقرض بأن يقدم للبنك كافة العقود المقبولة مبدئيا للموافقة عليها قبل توقيعها .

(المادة السابعة)

السجلات والاشراف والتقارير والتأمين

بند ٧ - ١ - السجلات :

يلتزم المقرض بالاحتفاظ بسجلات وافية لتحديد البضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض وبيان أوجه استخدام هذه الحصيلة في المشروع وتسجيل تقدم المشروع بما في ذلك التكاليف الخاصة به .

مادة ٧ - ٢ - الاشراف :

(أ) يسمح المقرض للموظفين والخبراء الآخرين والذين يوفدهم البنك من وقت لآخر لمراقبة تقدم المشروع وفحص سجلاته ومستنداته بحسبما يراه البنك مناسبا .

(ب) لامكانية تغطية تكاليف الفحص والاشراف لحل المشاكل غير المتوقعة التي قد تظهر خارج الأنشطة العادية للبنك والتي تكون ضرورية للمقرض والبنك ، فانه يجوز للبنك تخصيص مبلغ لا يزيد عن ١٪ من المبلغ الأقصى للقرض يتم تحميلها على القرض وهذه النفقات سوف تغطي هذه المصروفات دون الحاجة الى تقديم طلب مسبق من المقرض لسحب المبالغ الخاصة بها ولكن سيقوم البنك بارسال المعلومات الخاصة بها الى المقرض .

مادة ٧ - ٣ - التقارير :

(أ) يتعهد المقرض بضمان تقديم التقارير الآتية للبنك بطريقة مرضية له وفي المواعيد المحددة لكل منها :

١ - تقارير عن تنفيذ المشروع بالطريقة التي يطلبها من وقت لآخر وذلك خلال ثلاثة شهور بعد انتهاء كل ربع سنة ميلادية أو خلال أي فترات أخرى يوافق عليها الطرفان .

٢ - أية تقارير أخرى قد يطلبها البنك - بطريقة معقولة - فيما يتعلق باستثمار المبالغ المسحوبة من القرض وتقدم المشروع .

(ب) يتم اعتماد المستندات المبينة في هذا البند بالطريقة التي يطلبها البنك على نحو معقول .

(ج) يتعهد المقرض بموافاة أو العمل على موافاة البنك في أسرع وقت ممكن فور توافر القوائم المالية التي تمت مراجعتها للمشروع بنسخ معتمدة عن تلك القوائم وكذا نسخة موقعة من تقرير المراجع عن كل من هذه القوائم وذلك في موعد غايته ٦ شهور (ستة أشهر) من تاريخ انتهاء السنة المالية الخاصة بهذه القوائم ، هذا ما لم يوافق البنك على خلاف ذلك .

بند ٧ - ٤ - التامين :

(أ) يقوم المقرض بالتأمين والمحافظة على التأمين لدى مؤمنين من ذوى السمعة الطيبة أو يتخذ أى احتياطات أخرى يرتضيها البنك بفرض التأمين على البضائع الممولة من حصيلة القرض ضد مخاطر النقل البحرى أو مرور البضاعة أو أية مخاطر أخرى ترتبط بحيازتها أو نقلها أو تسليمها الى أماكن استخدامها أو تركيبها وكذلك المخاطر التي قد تنشأ أثناء تشييدها أو تركيبها .

(ب) يضمن المقرض أن أى تعويض لمثل هذا التأمين يكون مستحق الدفع بعملة يتم استخدامها بحرية في اطلاق أو اصلاح تالفة السلع .

(المادة الثامنة)

أحكام متنوعة

بند ٨ - ١ - المثلون المفوضون :

عين رئيس مجلس ادارة المقرض وأى شخص أو أشخاص آخرين يعينهم رئيس مجلس الادارة كتابة ممثلين مفوضين للمقرض لأغراض البند ٢٠ - ٣ من الشروط العامة .

بند ٨ - ٢ - تاريخ الاتفاق :

لكافة أغراض هذا الاتفاق ، فان تاريخه هو التاريخ المحدد في صدر هذا الاتفاق .

بند ٨ - ٢ - المناوين :

حددت العناوين التالية لأغراض البند ١٠ - ١ من الشروط العامة :

AFRICAN DEVELOPMENT BANK

بالنسبة للبنك :

01BP 1397

ABIDJAN 01

IVORY COAST

العنوان البريدي :

AFDEV ABIDJAN

العنوان البرقي :

23717

23498

تلكس :

بالنسبة للمقترض :

واشهادا على ما تقدم ، قام المقترض والبنك من خلال ممثليهما المفوضين بتوقيع هذا الاتفاق من نسختين أصليتين متساويتين قانونيتين باللغة الانجليزية في التاريخ المدون أعلاه في صدر هذا الاتفاق .

عن

بنك التنمية الأفريقي

بابكر بن ضياء

رئيس بنك التنمية الأفريقي

عن

شركة مصر للحرير الصناعي

محمد زكي مالك

رئيس مجلس ادارة الشركة

لعنوان البريدي : شركة مصر للحرير الصناعي - كفر الدوار - مصر

MISRAYON, KAHR EL DAWAR

54064 RAYON UN

لعنوان البرقي :

تلكس :

ملحق

وصف المشروع

يهدف المشروع الى مواجهة الطلب المحلى لصناعة المنسوجات المصرية وذلك بالتوسع فى المصنع القائم حاليا لخياط البوليستر . وسيتكون المشروع من المكونات التالية :

١ - صفقة تكنولوجية كاملة تشمل :

مصنع ومعدات وقطع غيار لسنتين ، وتصميمات ومعرفة هندسية ، وتدريب ومساعدة فنية واشراف وبداية التشغيل .

٢ - الفائدة خلال الانشاء .

٣ - رأس المال العامل .

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٨ الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣١ بشأن الموافقة على اتفاق قرض لتمويل جزء من التكاليف الأجنبية للمشروع الثانى لخيوط البولستر بين بنك التنمية الأفريقية وشركة مصر للحريز الصناعى الموقع بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٤ ؛
وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢١ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق القرض لتمويل جزء من التكاليف الأجنبية للمشروع الثانى لخيوط البولستر بين بنك التنمية الأفريقى وشركة مصر للحريز الصناعى الموقع بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٤
ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٨/٣/١٤

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد المجيد